

البناء الديمقراطي ومطلب العلمانية في البلاد العربية: أية توافقات؟

عبد الرحيم المصلوحي*

إن التدبير الديمقراطي للسلطة، في إطار ما يصطلح عليه بدولة القانون، يقوم على أساس احترام المساطر (القواعد) القانونية، والتوافق حول مضمونها وطرق صياغتها، وليس الاتفاق فحسب على القيم الديمقراطية بشكل مجرد، غير مفصل أحيانا كما في دساتير الدول العربية. ذلك أن الغرب اكتشف الديمقراطية من خلال المساطر والوسائل الإجرائية لممارسة الحكم ومراقبته (انتخاب، فصل السلطات، تداول السلطة، مراقبة دستورية القوانين...) بينما اقتصرَت النظرية الإسلامية وتوظيفها التاريخي على تعيين بعض قيم الحكم (عدل، مشورة، مساواة...) دون الانتباه إلى أهمية الجانب المسطري والتنظيمي.

تجدر الإشارة إلى أن الترويج للحكمة الجيدة (bonne gouvernance) يعتبر مدخلا للخروج من السلطوية، باعتبارها تقوم على آليات عقلنة التدبير العمومي، وأيضا ديمقراطية هذا التدبير من خلال التدبير التشاوري. غير أن الحكمة هي وليدة الديمقراطية أولا، وامتداد لها ثانيا، والخطاب الذي يروم توطيْن الحكمة في البلاد العربية قبل توطيْن الديمقراطية يعتبر قفز على الواقع، ولا يخدم في النهاية سوى أهداف بعض القوى السياسية التي تريد إطالة أمد الانتقال الديمقراطي، وهو ليس سوى تدبير مرحلي له بأقل تكلفة سياسية، بمعنى الحيلولة دون توزيع السلطة والثروة بين الدولة والمجتمع.

وتهدف الحكمة في الدول السلطوية إلى إضفاء الشرعية السياسية على المؤسسات القائمة، من خلال المشاركة في تدبيرها، بينما المطلوب هو تغيير المؤسسات وليس مدها بشرعية متجددة. كما تسعى بعض استخدامات الحكمة إلى نزع الصفة السياسية عن التغيير (dépolitisation)، واختزاله في إشكالات فنية (كالمشاركة والعقلنة والتقييم)، وكأن معضلة الإصلاح في العالم العربي مسألة تقنية وليست سياسية.

هذا المنظور المتهافت لإشكالية الانتقال الديمقراطي في البلاد العربية يدفعنا إلى إثارة مسألة التوافق، والجدوى من تفعيله بوصفه أحد الأنماط المستحدثة لإدارة مرحلة الانتقال السياسي في بعض بلدان المنطقة.

البناء الديمقراطي و مسألة التوافق

يرى خبراء علم الانتقال (Transitologie) في التوافق موردا أساسيا لإنجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي، ويحذرون في الوقت نفسه من مأسسته أي جعله قانونا ثابتا ناظما للعلمية السياسية برمتها، وغاية الإصلاح السياسي في حد ذاته. إذ يرون أن وظيفة التوافق يجب أن تكون محصورة في مدة زمنية، ألا وهي مرحلة بناء الديمقراطية. والواقع إن التوافق يوفر بيئة سياسية تجعل كل فصيل قادرا على تقديم تنازلات مذهبية أو سياسية أو مصلحة لتيسير عملية الانتقال الديمقراطي، كما يمكن التوافق بين هذه الفصائل على تجنب استعمال "أسلحتها" السياسية وقدراتها على الإضرار ببعضها البعض. ولا بد من الإشارة بأن التوافق لا يعني نبذ الإختلاف، وإنما يجعل التعاون ممكنا، بالرغم من وجود تعارضات بين أطراف اللعبة السياسية. فالتوافق يقوي نفوذ الجميع ويعزز الموارد السياسية لكل الفاعلين. وهو بذلك، وفي إطار ما يسمى "نظرية اللعبة"، يندرج في النمط التعاوني الذي يضمن لجميع أطراف اللعبة حدا أدنى من المكاسب. كما يضمن انخراطها في العملية السياسية بدون غالب أو مغلوب.

ولعل الحاجة إلى التوافق تكون أشد في فترات الأزمات والاحتقان السياسي، مما يجعل معظم القوى السياسية - كما تدل على ذلك حالة بعض الدول العربية - تلجأ في غالب الأحيان إلى تشكيل ائتلاف حكومي وطني كحل للضرورة. يقوم التوافق في مرحلة الانتقال الديمقراطي بدور فعال للتوصل إلى حلول ترضي

جميع الأطراف، لأن بعض الإشكالات الكبرى، كوضع أو صياغة الدستور، وبناء المؤسسات، يقتضي إشراك الجميع واحترام الحساسيات المذهبية والإيديولوجية لكل فريق.

لماذا يجب تقليص دور التوافق وحصره في مرحلة ما قبل الديمقراطية؟ لأن التوافق المستديم يميل إلى تعطيل آليات التنافس السياسي على كسب ثقة المواطنين الذي يعد من صميم العملية الديمقراطية. ذلك أنه بعد إرساء أسس الديمقراطية (دستور، برلمان منتخب...) يفترض الاحتكام إلى صناديق الاقتراع أي إرادة المواطنين، وليس إلى إرادة الفاعلين السياسيين وتوافقاتهم. ولعل حالة لبنان تدلنا على مدى قدرة التوافقات الطائفية على تعطيل البناء الديمقراطي.

ويمكننا أن نلخص دور التوافق حسب طبيعة المرحلة السياسية علي النحو التالي :

مرحلة الديمقراطية	مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية
<ul style="list-style-type: none"> • تنافس ديمقراطي • تقارع وتنافس البرامج السياسية • الاحتكام إلى المؤسسات وإلى صناديق الاقتراع. 	<ul style="list-style-type: none"> • توافق سياسي • التخلي المرحلي عن التصادم • إشراك الجميع في صياغة مشروع الانتقال
<ul style="list-style-type: none"> • التعاقب على السلطة 	<ul style="list-style-type: none"> • حكومة ائتلاف وطني انتقالي

تتطابق حالة المغرب مع هذا المسار النموذجي وتجافيه في الوقت نفسه. ذلك ان التوافق الذي حصل في أواخر التسعينات بين الدولة وأحزاب الحركة الوطنية يسر الخروج من الاحتقان السياسي إلى مرحلة التناوب التوافقي (وليس الديمقراطي، أي النابع من صناديق الاقتراع). فالتوافق بين القوى السياسية الرئيسية في البلاد ظل يتحكم في مسار الانتقال، بل وأخضع سير المؤسسات الوطنية إلى أجندة القوى السياسية حسب نفوذها وقدرتها على المناورة. ولهذا فان انتخابات 2002-2007 أكدت أننا لم نخرج بعد من مرحلة "البناء الديمقراطي". "بل أكثر من ذلك، هناك من يتحدث بعيد الانتخابات الجماعية لسنة 2009 عن مرحلة "ما بعد التوافق"، لان ظهور حزب الأصالة والمعاصر ثم اكتساحه للساحة الانتخابية كسر التوافق بين الدولة وأحزاب الحركة الوطنية، وعلى رأسها حزب الاتحاد الاشتراكي، ودفع بهذا الأخير نحو التوافق مع كتلة معارضة أخرى هي حزب العدالة و التنمية الذي نهج منذ ظهوره منحى "المعارضة القانونية" من داخل مؤسسات النظام السياسي.

في فصل الدولة عن السلطة وفصل الدين عن الدولة

في المفهوم الليبرالي للدولة، ليس هناك فرق بين الدولة والسلطة. هذا يحيلنا إلى إشكالية أخرى وهي انه في البلاد العربية هناك صعوبة للفصل بين إرادة الفئات الاجتماعية المهيمنة وإرادة المؤسسات أو ما يصطلح عليه بدولة الحق والقانون. إشكالية الفصل هذه يمكننا تقسيمها إلى جزئين هما فصل الدولة عن القوى السياسية، وفصل الدولة عن الدين أي المطلب العلماني .

- فصل الدولة عن القوى السياسية

يعلم الجميع أن الأنظمة العربية ينطبق عليها وصف النظرية "النيوبريمونالية" أو "التراثية الجديدة" (néo-patrimonialisme) ، وهي تحيل إلى نظام حكم تقليدي وصفه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر بأنه يخضع إلى احتكار الثروات وإعادة توزيعها وفق معايير سياسية يسطرها من هم في الحكم. إذ تتميز الدول النيوبريمونالية بتركيزها للموارد الجماعية في يد فئات اجتماعية محدودة وإعادة توزيعها بطريقة تضمن ولاء وتبعية النخب. كما يتميز نمط التدبير هذا بسيطرته على للقطاع العام ومراقبته لتوزيع الصفقات والامتيازات والتحكم في الأراضي الفلاحية المسترجعة وإعادة توزيعها لضمان ولاءات محلية، والتسمية في المناصب العليا المدنية والعسكرية...

وتكمن قوة الدولة المركزية في ضمان الاستقرار السياسي، وتوفرها على بيروقراطية وطنية قوية تجعل من السلطة المركزية حصنا منيعا يستعصي اختراقه من طرف المعارضات السياسية والحركات الاجتماعية الاحتجاجية. وهذا ما يفسر لماذا لا يكون التغيير ممكنا إلا في حالة الاختراق الخارجي، كما يؤكد ذلك وضع بعض الدول العربية مثل العراق والسودان.

وهذا يعني أن معضلة الدولة العربية تكمن في عدم قدرتها على مأسسة نظام الهيمنة. إذ أن شخصية السلطة وتركيزها في يد فئات اجتماعية محدودة، يجعل تصريفها مرتبطا فقط بشخص رئيس الدولة وحاشيته، مما يحول مركز ولاء الأفراد من المؤسسات إلى أشخاص الحكم. ولعل هذا الواقع هو ما يدفعنا إلى المطالبة باعتماد إحدى أحدث نظريات المواطنة، كما وردت في كتابات الفيلسوف الألماني المعروف يورغن هابرماس. ويتعلق الأمر بنظرية "القومية الدستورية" (Patriotisme constitutionnel) ومفادها أن ولاء المواطن في الدولة العصرية ملك له ليس من حق أي جهة، سواء كانت شخصا أو عرقا أو طائفة، أن تستأثر به. وعليه، فإن مطلب استقلالية المواطن يحتم عليه أن يمنح ولاءه فقط إلى المؤسسات الديمقراطية، لأنها وحدها قادرة على ضمان حريته وصون حقوقه.

- فصل الدين عن الدولة

لقد أعاد سؤال الانتقال الديمقراطي مطلب فصل الدين عن الدولة إلى الواجهة، في المغرب على الأقل. غير أن هذا المطلب، وإن كان مشروعاً إلى حد ما، فإنه ينطوي على خلط بين العلمانية والديمقراطية. كما أن اختلاف وتعقيد المسألة العقائدية حسب أوضاع بعض الدول الإسلامية يقتضي معالجة مختلفة لعلاقة الدين بالدولة. فمثلاً، يعتبر مطلب العلمانية مدخلاً أساسياً لإرساء الديمقراطية في البلدان التي تتسم بتركيبة عقائدية وطائفية معقدة، كما هو الشأن بالنسبة للبنان، لأن العلمانية تمنع وقوع الدولة في سيطرة طائفة على حساب طوائف أخرى. ولعل نموذج الهند واستقرار الديمقراطية فيها بشكل نسبي، على الرغم من تعدد أعراقها وطوائفها، يرجع، ولو بشكل جزئي، إلى اعتماد المبدأ العلماني.

لكن، عندما تتسم التركيبة العقائدية للدولة بوحدها وانسجامها، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، فإن مطلب الفصل بين الدين والدولة لا يكون ملحا بنفس القدر، رغم أهميته من الناحية الديمقراطية (الحوول دون استغلال الدين سياسياً لأغراض الشرعنة)، وذلك لأن فصل الدين عن الدولة لا يشكل ضماناً كافية لتوطين الديمقراطية. فالعلمانية لا تصنع الديمقراطية، ولسنا نجد أدل على ذلك من كون بعض الأنظمة العربية تنعت (أو كانت تنعت) نفسها بالعلمانية دون أن تكون دول ديمقراطية.

كما أن تبني الدولة لدين رسمي لا يمنع هذه الدولة أن تكون نموذجاً للديمقراطية كما هو الشأن بالنسبة لانجلترا، حيث تتقلد الملكة منصب رئيسة الكنيسة الانكليكانية. أما دستور الدانمرك لسنة 1953 فينص صراحة على أن "ملك الدانمرك يجب أن ينتمي إلى الكنيسة الإنجيلية اللوثرية".

إذا كان لزاماً على الدولة المعاصرة ألا تنتمي مع أية إيديولوجية، فهذا لا يجب أن ينطبق على الدين وحده، بل أيضاً على كل مقومات الهوية الدينية وغير الدينية، مثل العرق واللغة. فالعروبة، بالرغم من

كونها تشكل أساس الهوية في مجمل بلاد المنطقة، فإنها تطرح مشكل حقوق بعض الأقليات، كما هو الشأن بالنسبة للأكراد في بعض بلاد المشرق والأمازيغ في المغرب العربي.

نشير هنا إلى أن تداخل الدين بالدولة في بعض البلدان العربية، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، يطرح مفارقة جوهرية قد لا يستسيغها البعض. ذلك أن تماهي الدولة مع الدين واحتكارها لمجال الإنتاج الرمزي لا يتنافى في العمق مع مبدأ العلمانية، حيث أن مثل هذا الاحتكار يمنع، أو من شأنه أن يمنع، القوى السياسية المتنافسة (الأحزاب بالأساس) من إقحام الدين في اللعبة السياسية، حتى وإن كانت الدولة نفسها تستمد بعض شرعيتها من طبيعة علاقتها بالدين الإسلامي .

إلا أنه يجب التمييز بين نموذجين من الدولة عندما يتعلق الأمر بالوظيفة السياسية للدين:

- الدولة التيقراطية التي يكون فيها أساس الحكم وتوزيع الثروة والاعتراف بالحريات قائما على أسس دينية صرفة. وهذا النموذج من الدولة نلاحظه في إيران وبشكل ضعيف في المملكة العربية السعودية.
- الدولة التي تتبنى دينا رسميا، لكن أسس الحكم ونظام الحريات يخضع للقانون الوضعي (مثلا الاعتراف بحرية المعتقد)، هذا النموذج من الدولة يبقى ديمقراطيا.

خلاصة

نستنتج أن جوهر الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في الدول العربية ليس قائما على مدى حياد الدولة إزاء الدين، بل على اعتماد آليات مؤسسة السلطة، أي أن فصل الدولة عن السلطة أهم من فصل الدين عن الدولة، على الأقل من وجهة نظر الانتقال الديمقراطي .

- استاذ العلوم السياسية في جامعة محمد الخامس، الرباط